

إجراءات أمنية في بنغازي لتخفيف الغضب الشعبي من «الكانيات»

المدنية فقط، والتأكيد على كل رؤساء الأجهزة الأمنية والوحدات العسكرية العمل على جمع كل المركبات التابعة لهم، والإشراف على إزالة التعطيم على نوافذ السيارات العسكرية والشرطة، وتحريك الدعوى الجنائية وإصدار أوامر ضبط وإحضار في حق كل من يقوم بتهديد المواطنين أو الإساءة إليهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال بيان الغرفة في أعقاب اجتماعها، الذي شهد حضور مسؤولين أمنيين محليين، إن هذه القرارات «من شأنها الرفع من المستوى الأمني وبث الطمأنينة في قلوب المواطنين».

الغرفة الأمنية بنغازي الكبرى قررت تأجيل حصر سلاح المواطنين إلى ما بعد مرحلة ضبط المصلوبين جنائيا

وكان قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر قد أصدر أوامره في وقت سابق تقضي بتشكيل غرفة أمنية لمنطقة بنغازي الكبرى برئاسة الفريق عبدالرازق الناظوري، تعمل على فرض القانون وضبط الأمن والقضاء على الجريمة، وكل مظاهر التسليح وجميع المجموعات التي تستغل اسم المؤسسة العسكرية والأمنية لتحقيق «مآربها الشخصية».

وتعمل الغرفة أيضا على التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة وتأمين الاتصالات بينها وبين الأجهزة العسكرية وتشكيل مفرز للتصدي لأي قوة متطرفة أو مخالفة للتعليمات، وإنشاء مركز معلومات وقاعدة بيانات، والحد من الظواهر السلبية والتخريب، والقبض على المظلومين قضائيا.

ونشرت شعبة الإعلام الحربي التابعة للجيش الليبي الأحد صورا ومقاطع فيديو تثبت تحرك قوات من الجيش لضبط الخارجين عن القانون وذلك في إطار تنفيذ قرارات وأوامر قيادة الجيش.



تحرك لاستعادة هدوء بنغازي

بنغازي (ليبيا) - بدأ الجيش الليبي التحرك لتحسين الوضع الأمني في مدينة بنغازي التي تشهد انفلاتا أمنيا غير مسبوق ترجمه اغتيال الناشطة الحقوقية حسان البرعصي في حين يبدي عدد من المواطنين على مواقع التواصل الاجتماعي انزعاجهم من مجموعة «الكانيات» وهي قوات من مدينة ترهونة كانت تمثل رأس حربة في الهجوم الذي شنه الجيش العام الماضي على طرابلس وانتهى بانسحابه من مواقعه منتصف العام الحالي.

وقررت الغرفة الأمنية بنغازي الكبرى في اجتماع عقده الأحد، بالرجعة، برئاسة الفريق عبدالرازق الناظوري «تأجيل حصر سلاح المواطنين إلى ما بعد مرحلة ضبط المصلوبين جنائيا».

وأكدت الغرفة التي يرأسها الناظوري اتخاذ مجموعة قرارات وتوجيهات أخرى من بينها التأكيد على أن دور الغرفة الأمنية والقوات المسلحة في مساندة الأجهزة الأمنية للقيام بواجباتها على أكمل وجه وفق ما أعلنه المركز الإعلامي لرئاسة الأركان العامة للقوات المسلحة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

وأوضحت الغرفة أنه تم «تكليف الأجهزة الرقابية في المؤسسة العسكرية والأمنية المتابعة عمل الدوريات أثناء القيام بأعمالها ومعاقبة كل من تثبت إدانته في الإخلال بالضبط وفي سوء التعامل مع الجمهور».

ويصدر جسد في مواقع التواصل الاجتماعي أصلا بشأن جماعة «الكانيات» التي يتزعمها محمد الكاني، وسلوكيات أفرادها، وهي مجموعة شاركت مع الجيش الوطني في هجومه على طرابلس العام الماضي قبل أن يسحب قواته. وأبدي العديد من الأشخاص من مدينة بنغازي، وتحدثت إليهم «العرب» انزعاجهم وتوجسهم من ممارسات هذه الجماعة وهو ما سرع من تحرك الجيش الوطني لاستعادة هدوء المدينة.

وشملت قرارات الغرفة الأمنية بنغازي الكبرى، التأكيد على وجود الدوريات في كل مناطق المدينة «بحيث لا يقتصر وجود الدوريات في الشوارع الرئيسية ووسط والأمن، شدد سعيد على أن لا حوار مع «الفاستين»، في إشارة على ما يبدو إلى نبييل القروي وحزبه قلب تونس، وهو ما قد يدفع القروي للبحث عن دعم من النهضة لإيجاد دور له في الترتيبات الجارية بشأن المرحلة المقبلة.

وفي وقت سابق، قال رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي إنه يرفض تغيير النظام السياسي القائم في تونس ليقطع بذلك الطريق أمام مبادرة تعد في رئاسة الجمهورية بشأنه. والآن، قال البرلماني عن الكتلة الديمقراطية، مبروك كرشيد إن «الحوار الوطني لن ينجح إلا بشرط تغيير نظام الحكم» موضحا أنه بات يسمع مطالب بـ«إجراء الحوار من أكثر أطراف راديكالية ومستفيدة من بقاء الوضع الحالي وهي حركة النهضة التي صنعت نظام الحكم الحالي والمؤمنة بالنظام البرلماني».

هشام المشيشي يستبق محاولات إسقاطه بتعديل وزاري مرتقب

رئيس الحكومة التونسية يقاوم ضغوطا متزايدة من النهضة وقلب تونس



من المرتقب أن يعلن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، في الأيام المقبلة عن تعديل وزاري بعد تردد كبير رافق عملية البدء بمناقشة موازنة البلاد للعام 2021 في البرلمان، لكن هذا التردد لم يمنع حزامه البرلماني الذي تقوده حركة النهضة الإسلامية من مواصلة تكريس ضغوطه لدفع المشيشي إلى الإعلان عن التعديل الوزاري الذي من المرتقب أن يشمل وزراء موالين للرئيس قيس سعيد ويبلغ عددهم ستة.

صغير الحيدري

تونس - قال مصدر مقرب من رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، إنه سيعلن عن تعديل وزاري في الأيام المقبلة ليخضع بذلك لضغوط حزامه البرلماني المتألف من حركة النهضة الإسلامية (54 نائبا) وحزب قلب تونس (30 نائبا) وائتلاف الكرامة (19 نائبا). وأكد هذا المصدر، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، أن المشيشي تلقى مطلباً رسمياً من حزب قلب تونس برئاسة رجل الأعمال وقطب الإعلام، نبييل القروي، لإجراء هذا التعديل لكن رئيس الحكومة حذرت ربحا للوقت مع بداية مناقشة موازنة البلاد العامة.

بشر الشابي



ندين تصريحات وزير الداخلية غير المسؤولة التي تنذر بتفكك الدولة

سعيد فرجاني
أحزاب نادية عكاشة شوبت على حكومة هشام المشيشي

وأوضح أن المشيشي يخشى تكرار سيناريو رئيس الحكومة السابق إلياس الفخفاخ معه حيث دفع ابتزاز حركة النهضة الفخفاخ للاستقالة تجنباً للإطاحة به وهو ما جعل المشيشي يمضي قدماً في التعديل الوزاري بما يحميه من مفاصل غير مضمونة النتائج حيث من المتوقع أن يحدث هذا التعديل الذي قد يشمل وزراء محسوبين على الرئيس قيس سعيد، وهم ستة، قطعية نهائية مع حصر قراطج.

وقال المصدر إن رئيس الحكومة له العديد من الهواجس في علاقته المستقبلية بالرئيس قيس سعيد والبرلمان ما جعله يفكر في الاستقالة

في وقت سابق قبل أن يعدل عن الفكرة مع تصاعد الحديث عن حوار وطني وتفاقم الوضع الاجتماعي إثر خروج احتجاجات في عدد من الولايات (المحافظات).

ويرى مراقبون أن هناك العديد من الخيارات المتاحة أمام الرئيس التونسي للتعامل مع أي خطوة من المشيشي في اتجاه إزاحة «وزراء القصر» من الحكومة، من بينها دعوة المشيشي إلى الذهاب إلى البرلمان من أجل تجديد الثقة في فريقه الحكومي.

ويبدو أن المشيشي متوجس من هذا السيناريو لاسيما مع عجز حركة النهضة الإسلامية وحلفائها عن توفير 109 أصوات في البرلمان لتجديد الثقة في المشيشي مع تشيبت كتل برلمانية أخرى على غرار كتلة تحيا تونس (10 نواب) بحكومة كفاءات غير متحيزة، وهي كتل ترفض أي تعديل وزاري في هذه المرحلة.

وبالرغم من عدم حماسها للتعديل الوزاري المرتقب غير أن حركة النهضة الإسلامية لا ترفض خطوة المشيشي رغم ما تنطوي عليه من تداعيات على التهدئة التي تسعى الحركة لإرسائها مع سعيد بل العكس بدت الحركة متمسكة بالمشيشي أكثر من أي وقت مضى لحسابات تخص الدعوات إلى حوار وطني.

ويبدو أن النهضة تعتمد الضغط على المشيشي للبحث برسائل لسعيد مفادها أنها لا تزال متمسكة بزمام الأمور وأن أي حوار وطني يُجرى ستكون مخرجاته وفقا لما يتماشى مع رؤيتها. وانتقد عدد من قيادات النهضة وبشدة وزراء موالين للرئيس سعيد

خلال مناقشات موازنة البلاد للعام 2021 في محاولة على ما يبدو لدفعه نحو إقالتهم وتعيينهم بوزراء آخرين، علاوة على توجيه انتقادات حادة لديوان الرئيس سعيد وعلاقته بالحكومة.

وحذر سيد فرجاني، البرلماني عن النهضة، من أن «أحزاب مديرة ديوان سعيد» نادية عكاشة تضغط للإطاحة بحكومة المشيشي قائلا «لكن الرد جاءها قويا من المشيشي الذي أكد خلال خطابه أنه ماسك بزمام الأمور».

وأوضح البرلماني التونسي أن «أحزاب نادية عكاشة حاولت أن تشوش على حكومة المشيشي».

وبموازاة هذه الاتهامات، لم يتوان البرلماني عن النهضة، بشر الشابي، عن إدانة تصريحات وزير الداخلية بحكومة المشيشي توفيق شرف الدين وهو من الوزراء المحسوبين على الرئيس سعيد. وقال الشابي خلال مداخلة بالجلسة البرلمانية التي التأم الاثنين وخصصت لمناقشة ميزانية وزارة الداخلية «ندين تصريحات وزير الداخلية التي تحدث خلالها عن تورط أمينين في تهريب المخدرات (...) هذه الخطابات تُنذر بتفكك الدولة».

ويرى مراقبون أن الشابي ومن ورائه حركة النهضة الإسلامية قد أعطى الضوء الأخضر للمشيشي من أجل إجراء تعديل وزاري قد يتردد صداه في قصر قراطج الرئاسي في علاقة بالحوار الوطني الذي من المزمع الدعوة إليه.

ويقول هؤلاء إن مجرد تفكير المشيشي في إجراء تعديل وزاري يطول «وزراء القصر» قد يرغم قيس سعيد ومعه الداعون للحوار على تسريع

ترقب إعلان التعديل الوزاري

وتيرة الذهاب فيه في محاولة لإسقاط المشيشي وتشكيل حكومة وحدة وطنية مهما كانت الشروط المتمخضة عن هذه الخطوات.

وقد يدفع هذا الواقع الجديد الرئيس قيس سعيد إلى القبول بالشروط التي تحاول النهضة وضعها لإجراء حوار وطني، وهي عدم إقصاء أي كان، ما يجعلها تدخل الحوار ومعها حلفاؤها (قلب تونس وائتلاف الكرامة) للتفاوض على صياغة المشهد المقبل في تونس من موقع قوة وهي خطوات يحذر مراقبون من خطورتها لاسيما أن هناك دفعا قويا لتغيير النظام السياسي وحتى الدستور نفسه وهي مقترحات سترفضها النهضة.

والآن، شدد سعيد على أن لا حوار مع «الفاستين»، في إشارة على ما يبدو إلى نبييل القروي وحزبه قلب تونس، وهو ما قد يدفع القروي للبحث عن دعم من النهضة لإيجاد دور له في الترتيبات الجارية بشأن المرحلة المقبلة.

وفي وقت سابق، قال رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي إنه يرفض تغيير النظام السياسي القائم في تونس ليقطع بذلك الطريق أمام مبادرة تعد في رئاسة الجمهورية بشأنه. والآن، قال البرلماني عن الكتلة الديمقراطية، مبروك كرشيد إن «الحوار الوطني لن ينجح إلا بشرط تغيير نظام الحكم» موضحا أنه بات يسمع مطالب بـ«إجراء الحوار من أكثر أطراف راديكالية ومستفيدة من بقاء الوضع الحالي وهي حركة النهضة التي صنعت نظام الحكم الحالي والمؤمنة بالنظام البرلماني».

الجزائر تتحمل عبء الصفقة الأمنية الفرنسية في مالي

القبض على ثالث إرهابي مستفيد من تبادل الرعايا وجهادي نصرته الإسلام

إلى جانب دفع فدية 10 ملايين يورو، وسمعت رقما آخر بعدها، وهو 30 مليون يورو.

وتعرف الجزائر استقرارا أمنيا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد سقوط قائد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أبو مصعب عبد الوهيد، في التراب المالي على يد الجيش الفرنسي، وقبله سقوط مختار بلمختار قائد تنظيم «الموقعون بالدم» على يد الجيش الأميركي في ليبيا.

وباستثناء بعض العمليات المعزولة التي سجلت في بعض المناطق الجبلية والغابية في عين الفلتي غربي العاصمة، فإن قوات الجيش تكون قد ظهرت شمال البلاد من الخلايا الإرهابية، التي تدرجت نحو المناطق الصحراوية في إطار استراتيجيتها الجديدة للابتعاد من ضغط العمليات العسكرية في الشمال، والاستفادة من تمركز الجماعات الجهادية في منطقتي الساحل والصحراء.

وذكر حينها بيان الدفاع الجزائرية، بأن «الإرهابي ولد مغنية، يعتبر من بين مفاوضات قادتها أطراف أجنبية عن إطلاق السلطات المالية سراح أكثر من 200 إرهابي في أكتوبر الماضي، إضافة إلى دفع فدية مالية معتبرة للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن ثلاث رهائن».



سعيد شنقرشة
الصفقة الفرنسية في مالي تعزل جهود مكافحة الإرهاب

أما الإرهابي الأول مصطفى درار المنحدر من محافظة تلمسان باقضى غرب البلاد، فقد أدلى في إفادته بأن «الصفقة تمت بإشراف فرنسي مع جماعة قائد تنظيم جماعة نصرته الإسلام والمسلمين أياد أغ غالي، وأن الصفقة تم بموجبها الإفراج عن 207 إرهابيين،

التنظيم الجهادي تقدر بنحو 30 مليون دولار، في حين تحدثت تقارير مهمة بالشان الأمني عن 10 ملايين دولار، ولا يستبعد أن تكون عناصر جزائرية أخرى من ضمن المستفيدين منها.

ويبدو أن باريس التي أبدت على لسان رئيسها إيمانويل ماكرون، دعمها السياسي للسلطة الجديدة في الجزائر بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، لا تتوانى في سحب البساط من تحت أرجل شريكها في الملف المالي، وهو ما أثار انزعاج المؤسسات الدبلوماسية والعسكرية، خاصة قائد أركان الجيش الجنرال سعيد شنقرشة.

وسبق لوزارة الدفاع الجزائرية، أن أعلنت سابقا عن توقيف منفصل لإرهابيين اثنين، دخلا الحدود الإقليمية بعد الإفراج عنهما بموجب الصفقة المذكورة، وأبرزهما الإرهابي الحسين ولد عمار ولد مغنية، في منطقة تيمباوين بمحافظة تمنراست الحدودية مع مالي بعد المتابعة الدقيقة لتحركاته فور دخوله الحدود الوطنية.

للقرارات الأمامية التي ترجم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، من شأنها أن تعزل الجهود المبذولة قصد مكافحة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله.

وكان إرهابي سابق، قد كشف في إفادة له، على أن الفدية التي تلقاها



جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب على المحك

صابر بليدي

الجزائر - أعلنت وزارة الدفاع الجزائرية، عن تسليم الإرهابي «عيسى بن خية»، نفسه إلى وحدة عسكرية في بلدة تين زواتين، على الحدود الجزائرية المالية، ليكون بذلك ثالث إرهابي يتم توقيفه في الشريط الحدودي المذكور، بعد الصفقة التي أبرمتها فرنسا مع تنظيم إرهابي في مالي.

وذكر بيان الدفاع الجزائرية، بأن الإرهابي المذكور الذي التحق بالجماعات الجهادية عام 2018، عشر بحوزته على قاذف صاروخي وبنقوية رشاشة ومخزن للذخيرة، وهو ما يعزز توظيف عائدات الفدية المالية في تمويل العناصر الجهادية في الصحراء والساحل بالأسلحة والذخيرة.

وانتقد الرجل الأول في المؤسسة العسكرية الجزائرية قائد أركان الجيش الجنرال سعيد شنقرشة، مضمون الصفقة التي تمت بعيدا عن رأي بلاده على اعتبار أنها المتضرر الأول من تحرير